

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 21 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة
الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أُحيل إليكم رسالة مؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إليكم من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مسألة الرفع التام لحظر توريد الأسلحة (انظر المرفق). ففي الواقع، مازالت بعض الجماعات المسلّحة تشنّ هجمات على السكان المدنيين وتنتهك الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم أنّها جميعا من الأطراف الموقّعة عليه.

وأرجو ممتنّة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمبروازين كبونغو

السفيرة

الممثلة الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 21 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى التقرير الوطني عن نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي بعثت به الحكومة إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، تتوجّه جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومةً وشعباً، بطلب من أجل الرّفْع التام لحظر توريد الأسلحة، الذي من شأنه أن يتيح لقواتنا الدفاعية والأمنية العمل، مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على بسط الأمن بالكامل للسكان وللإقليم، فيتحقّق بذلك التطبيق الشامل لمقتضيات الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة الموقّع في 6 شباط/فبراير 2019. ومن شأن رفع هذا الحظر أن يسهم أيضاً في ضمان سلامة العملية الانتخابية المقرّرة لنهاية شهر كانون الأوّل/ديسمبر 2020.

ويأتي طلب الحكومة هذا ضمن سياق العمل على مواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، حتى يعود السلام نهائياً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) شانسال سيكودي ندوغبايي